



الجمهورية العربية السورية
Syrian Arab Republic

بيان
الجمهورية العربية السورية
أمام الدورة الـ 59
للمؤتمر العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية

السفير بسام الصباغ
Ambassador Bassam Sabbagh
المندوب الدائم
للجمهورية العربية السورية لدى الوكالة الدولية للطاقة الذرية

14 - 18 ايلول 2014

فيينا

الرجاء المراجعة أثناء الإلقاء

السيد الرئيس،

في الوقت الذي نُهنئكم فيه على انتخابكم رئيساً للدورة الحالية للمؤتمر العام، نعبر عن شكرنا لسلفكم سعادة سفير سيريلانكا على الجهود التي بذلها في إدارة أعمال الدورة الماضية. كما لا بد لي من أعرب عن شكرنا وتقديرنا للمدير العام للوكالة وفريق الأمانة على الجهود التي بذلوها في التحضير الجيد لأعمال هذا المؤتمر والإعداد لوثائقه.

يسرني باسم حكومتي أن أرحب بانضمام تركمانستان، بربادوس، وأنتيغوا وباربودا إلى عضوية الوكالة الدولية للطاقة الذرية، متطلعين إلى إسهامهم الفاعل إلى جانب الدول الأعضاء في الوكالة.

السيد الرئيس،

السيدات والسادة،

إن الجمهورية العربية السورية باعتبارها من أوائل الدول التي انضمت إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، كانت وما زالت ملتزمة بالأهداف والمبادئ السامية للمعاهدة والمتمثلة في الاستفادة من الطاقة النووية للأغراض السلمية، وهي تؤمن بأهمية التعاون الدولي في هذا المجال والذي يزيد من معارف وقدرات الدول الأعضاء ويعود بالفائدة عليها، كما تؤمن بأن الحوار والدبلوماسية هما السبيل الوحيد لحل المشاكل والخلافات بين الدول الأعضاء. في هذا الصدد ترحب الجمهورية العربية السورية بالاتفاق الذي تم توصل إليه مع جمهورية إيران الإسلامية، وتعتبر أن ما قدمته إيران إلى الوكالة من أجل تنفيذ إجراءات التحقق والرصد الضرورية، والتزامها بما جاء في خطة العمل المشتركة، وما قدمته أيضاً من توضيحات كتابية ووثائق ذات صلة ببرنامجه النووي لهو أكبر دليل على صدق نوايا القيادة السياسية لجمهورية إيران الإسلامية وسعيها الحثيث ليس فقط لاستعادة ثقة المجتمع الدولي بها بل ولتعزيزه كذلك. تتطلع الجمهورية العربية

السورية إلى التقرير النهائي المرتقب من الوكالة، والتوصل بسرعة إلى تسوية جميع المسائل العالقة.

يعرب وفدي عن تقديره لإصدار الوكالة لتقريرها عن حادثة فوكوتشياما وملحقاته التقنية الخمسة والذي يجب أن يحظى بالأهمية الكاملة لما يتضمنه من دروس مستفادة من هذه الحادثة المؤسفة والتي سوف تسهم في تطوير معايير الأمان في المفاعلات النووية القائمة حالياً أو التي هي قيد الإنشاء.

كذلك يأخذ وفدي علماً بالاتفاق الذي تم توقيعه بين الوكالة وجمهورية كازاخستان لإنشاء بنك اليورانيوم ضعيف الإثراء وذلك لضمان إمداد الدول الأعضاء باليورانيوم ضعيف الإثراء.

السيد الرئيس،

على الرغم من أن التقرير السنوي للوكالة الدولية للطاقة الذرية لعام 2014 قد شهد على التزام سورية من خلال عدم وجود أي مؤشر على تحريف المواد النووية المعلنة بعيداً عن الأنشطة السلمية، لا يزال مجلس محافظي الوكالة من دورة إلى أخرى يناقش بنداً يتعلق بتطبيق اتفاق الضمانات المعقود مع الوكالة بموجب معاهدة عدم الانتشار في الجمهورية العربية السورية، والذي أدرج جراً اعتداء إسرائيلي سافر على سيادة الأراضي السورية في انتهاك فاضح لأحكام القانون الدولي، وميثاق الأمم المتحدة، والذي كان ينبغي إدانته بقوة من جانب المجتمع الدولي.

وبالرغم من أن تقرير المدير العام في حينه اعتبر الاعتداء الإسرائيلي الآثم قد أعاق - وبشكل خطير - الوكالة عن الاضطلاع بمسؤولياتها بموجب معاهدة عدم الانتشار واتفاق الضمانات الخاص بسورية، إلا أن مجلس المحافظين، ومع الأسف، اعتمد قراراً مبنياً على استنتاج افتراضي واحتمال غير قاطع ودون أية أدلة دامغة، وسط اعتراض عدد كبير من الأعضاء على هذا القرار وذلك انطلاقاً

من حرص تلك الدول على الدقة والحقيقة، وعلى استمرار الحوار والتعاون بين سورية والوكالة.

إننا نؤكد بأن إدراج هذا البند على جدول أعمال المجلس كان خدمة لأجندات سياسية ضيقة، وأنه استند إلى معلومات واتهامات لا أساس لها قدمتها دولة معروفة بمواقفها المعادية لسورية، والمؤسف أنه، وحتى هذا اليوم، ما تزال تلك الدول تحاول توظيف ذلك الاستنتاج، لخدمة مصالحها السياسية واستغلاله لممارسة المزيد من الضغط على سورية بغية ابتزازها. أنني أكرر أمام هذا المؤتمر التزام سورية الكامل بالتعاون مع الوكالة لحل جميع المسائل العالقة المتصلة بموقع دير الزور، واستعدادها لتنفيذ ما تم الاتفاق عليه في دمشق من "خطة للعمل" بين سورية والوكالة.

السيد الرئيس،

إن نجاح المؤتمر العام في دورته الـ 53 في اعتماد القرار GC(53)/RES/17 تحت عنوان "القدرات النووية الإسرائيلية"، بعث برسالة واضحة من المجتمع الدولي تطالب إسرائيل بالانضمام لمعاهدة عدم الانتشار، وإخضاع جميع منشآتها النووية لاتفاقية الضمانات الشاملة مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية. لقد عبر هذا القرار عن استمرار قلق عدد كبير من الدول الأعضاء في الوكالة إزاء امتلاك إسرائيل لقدرات نووية بعيداً عن أي رقابة دولية، والتهديد الذي يشكله على الأمن والسلم في منطقة الشرق الأوسط والعالم، أخذين بالاعتبار السلوك العدواني لإسرائيل في المنطقة وشنها للحروب ضد جيرانها واحتلالها لأراضيهم.

إن اعتماد المؤتمر لذلك القرار لم يقابله من طرف إسرائيل سوى الإصرار على التجاهل، كما اعتادت دائماً في التعامل مع كل القرارات الصادرة بحقها في مختلف المنظمات والمحافل الدولية. وما يؤسف له أن بعض الدول الأعضاء

الفاعلة وبينها دول نووية تمارس ازدواجية واضحة في المعايير وذلك عندما ترفع راية تحقيق عالمية معاهدة عدم الانتشار من جهة، وفي ذات الوقت تغض الطرف عن هذا المبدأ عندما يتعلق الأمر بالقدرات النووية الإسرائيلية، ناهيك عن قيام تلك الدول بدعم ومساعدة إسرائيل المستمرة في تطوير تلك القدرات مخالفة بذلك التزاماتها بموجب أحكام المعاهدة ذات الصلة.

لقد حان الوقت كي يتوقف المجتمع الدولي عن سياسة التغاضي عن الممارسات الإسرائيلية في هذا المجال، وعليه أن يتخذ قراراً واضحاً، وخطوات عملية جادة من أجل إلزامها بالانضمام إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وإخضاع جميع منشآتها لتفتيش الوكالة الدولية للطاقة الذرية دون شرط أو قيد. السيد الرئيس،

وفي الوقت الذي أبدت فيه جميع دول منطقة الشرق الأوسط استعدادها لاتخاذ خطوات عملية نحو إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل الأخرى في الشرق الأوسط، ما تزال إسرائيل تواصل تحديها للمجتمع الدولي من خلال رفضها الانضمام لمعاهدة عدم الانتشار مستتدة في ذلك إلى دعم مطلق من حلفائها. لقد دفعت سياسة المماطلة والمناورة التي اتبعتها بعض الدول الراحية إرضاءً لإسرائيل إلى عدم عقد مؤتمر 2012، كما تجلت سياسة هذه الدول بكل وضوح عندما أعاق مؤتمر مراجعة معاهدة عدم الانتشار النووي لعام 2015 عن اعتماد مشروع الوثيقة الختامية جراء اعتراض كل من الولايات المتحدة، والمملكة المتحدة، وكندا عليها بالرغم من كل الجهود الكبيرة والمبادرات الهامة التي قدمتها بعض الدول وفي مقدمتها الاتحاد الروسي لإنجاح المؤتمر.

إن قيام هذه الدول الثلاث بإفشال مؤتمر المراجعة يبعث على القلق البالغ لأنه يعني عملياً توجيه ضربة قوية للجهود الدولية الرامية إلى إخلاء منطقة الشرق الأوسط من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل، لكن هذه الانتكاسة

التي تعرضت لها تلك الجهود الدولية يجب ألا تؤثر في عزميتنا الجماعية لمواصلة السعي الحثيث لتحقيق أهداف المعاهدة في عالم خال من الأسلحة النووية. ولهذا سيبقى القرار الخاص بالشرق الأوسط لعام 1995، الذي تم على أساسه التمديد اللانهائي للمعاهدة، نافذاً لحين تحقيق أهدافه.

السيد الرئيس،

يؤيد وفد بلادي جهود الوكالة في نشر التقانة النووية لدى الدول الأعضاء خدمة لخططها التنموية، وتقرير التعاون التقني لعام 2014 غني بالأمثلة الدالة على فاعلية برنامج الوكالة للتعاون التقني في تلبية الحاجات المنبثقة والمتجددة لهذه الدول، ووضع التقانة النووية في خدمة البشرية. في هذا الصدد نعبر عن امتناننا للجهود المبذولة لجعل برنامج التعاون التقني فريداً في طريقة تقديمه ونعرب عن دعمنا لإستراتيجيته في مواكبة المتطلبات المتجددة للدول المتلقية للتعاون التقني.

إن الجمهورية العربية السورية تشارك بفاعلية في البرنامج الإقليمي للتعاون التقني للوكالة، في الاتفاق التعاوني للدول العربية من آسيا في مجال التدريب والبحث في العلوم والتكنولوجيا النوويين (عراسيا) وهي تقوم بإدارة موقع الاتفاق كمساهمة عينية منها وللعام السابع على التوالي. في هذا الصدد نعرب عن شكرنا على الجهود المقدمة من الوكالة لدعم الاتفاق وتأمين الخبرات اللازمة لتعزيز كفاءته، وقد تم هذا العام وضع مسودة الخطة الإستراتيجية متوسطة المدى للاتفاق التي نأمل أن يتم إقرارها في الاجتماع السنوي لمجلس الاتفاق على هامش هذا المؤتمر.

كما أود أن أشير إلى أنه وبالرغم من العقوبات الاقتصادية أحادية الجانب الجائرة المفروضة على بلادي، فقد تمكنت سورية من دفع مساهماتها المالية للوكالة حتى نهاية عام 2014 بالكامل في صندوق الميزانية العادية، وفي

صندوق التعاون التقني. وتعمل حالياً من أجل دفع مستحققاتها للميزانية العادية للعام 2015.

السيد الرئيس،

أخيراً، وقبل أن أختتم بياني، أود أن أشير إلى ما أكدته مؤتمر المراجعة لمعاهدة عدم الانتشار الأخير الذي عقد في نيويورك في أيار 2010 على طوعية الانضمام للبروتوكول الإضافي، وما يتطلبه ذلك من عدم الخلط بين ما هو التزام قانوني على دولة طرف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية واتفاق الضمانات، وبين أية إجراءات طوعية أخرى، بما في ذلك طلب الانضمام إلى البروتوكول الإضافي.

مرة أخرى يتمنى وفد بلادي لهذا المؤتمر كل النجاح والتوفيق في أعماله.

شكراً السيد الرئيس.